

النزاهة العلمية كمعيار لتقييم جودة البحث العلمي

Scientific Integrity as a Criterion for Assessing the Research Quality

سامية يتوجي

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، samia.yattoudji@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/10/29

تاريخ القبول: 2021/09/03

تاريخ الاستلام: 2021/06/30

ملخص:

إنّ نقل مفهوم النزاهة العلمية في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية في عمومها، والعلوم السياسية على الخصوص، من كونه مجرد مفهوم يتعلق بأخلاق الباحث نفسه، التي يتوجب عليه أن يلتزم بها، تجاه البحث العلمي الذي يؤديه كأحد مهامه البيداغوجية، باعتبارها موجهات سلوكية للباحث تتضمن عددا من الاشتراطات العلمية الأخلاقية والأكاديمية، إلى كونه أحد المعايير الأساسية لتقييم وتقويم أحد أهم مخرجات التعليم العالي، ألا وهو البحث العلمي، خاصة من حيث التأكد - وفق عدد من المؤشرات والضوابط والمعايير الصارمة المتعلقة بالسلامة المنهجية والمعايير الأخلاقية والمسؤولية العلمية والمصادقية والواقعية البحثية - من كونه يحوز على الجودة البحثية.

كلمات مفتاحية: أخلاقيات البحث العلمي، النزاهة العلمية، مخرجات التعليم العالي، معايير تقييم البحث العلمي، الجودة البحثية.

Abstract:

The concept of Scientific Integrity in Scientific Research in the fields of Humanities and Social Sciences in general, and in Political Science in particular, moved from being merely a concept related to the Ethics of the researcher himself, which he must committed towards scientific research which is performed as one of his pedagogical tasks, as behavioral directives for the researcher include a number of Scientific Ethical Academic Requirements, to be one of the basic criteria for the evaluation of one of the most important outputs of higher education, which is Scientific Research, in terms of assurance - according to a number of indicators and controls related to Methodological Safety and Ethical Standards and Scientific Responsibility and Credibility and Research Concentration - from being possessed a Good Research Quality.

Keywords: Scientific Research Ethics, Scientific Integrity, Outputs of Higher Education, Scientific Research Evaluation Criteria, Research Quality.

المؤلف المرسل: سامية يتوجي، الإيميل: samia.yattoudji@univ-biskra.dz

مقدمة:

إقترن البحث العلمي بالمحاولات التي بذلها الإنسان منذ القدم لأجل الوصول الى المعرفة، الناجمة عن فهم الظواهر الطبيعية والظواهر الإنسانية التي تحيط به، وقد ظلت هذه الرغبة قائمة ومستمرة منذ مراحل تطور الفكر الإنساني الأولى، ويعد البحث العلمي، في هذا السياق، وسيلة الوصول إلى تطوير المعرفة الإنسانية بطريقة منتظمة وإيجاد حلول للمشكلات¹، من حيث هو نشاط علمي مُنظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة كيفيات الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ والقوانين العامة أو التفسيرية، والمساعدة على تراكم المعلومات والبيانات العلمية الجديدة أو تعديلها أو تحيينها أو تصحيحها بهدف استمرار تطور العلم والمعرفة الإنسانية².

ويتم إجراء البحوث العلمية عن طريق تطبيق المنهجية العلمية، التي هي عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما، وصولا إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة، من حيث هي إجراءات يتبعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية وإثباتها أو نفيها، ولا تختلف المنهجية العلمية التي تطبق في إطار العلوم الإنسانية في عمومها، عن مفهوما في العلوم السياسية على الخصوص، من حيث أنها الطريقة أو الأسلوب المنهج الذي يلتزم به الباحث من لحظة شروعه في دراسة قضية أو ظاهرة أو مشكلة سياسية معينة، على أساس إلزامه ابتداءً بجملة من المبادئ والمعايير الأخلاقية الشخصية والمهنية التي تعد جزءا جوهريا من مواصفات الباحث العلمي الناجح، ومن ثم اتباعه بجملة من القواعد والأدوات والمناهج العلمية البحثية بغية التوصل إلى نتائج بحثية معينة أو إثبات حقائق علمية جديدة³.

وقد أولت الجزائر، من بين الدول الأخرى، إهتماما معتبرا بمسألة تطوير وتجويد أداء مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، بهدف تفعيل مساهمتها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، تتأسس على أولوية إنتاج المعرفة النوعية التي تستهدف إنجاح المشاريع المجتمعية والاقتصادية والسياسية منها⁴، وقد اعتبرت، في هذا السياق، النزاهة العلمية كأحد المعايير القاعدية لتقييم جودة البحث العلمي في إطار تصنيف الجامعات ومراكز البحث العلمي، بما يستدعي طرح إشكالية الدراسة البحثية التي مفادها: كيف يتم إعمال النزاهة العلمية باعتبارها مفهوما جامعا لكل أخلاقيات البحث العلمي كميّار نوعي ذو مؤشرات خاصة لقياس مدى جودة البحث العلمي الذي يتم إجرأه في العلوم الإنسانية عموما والعلوم السياسية على الخصوص؟

على أساس من ذلك، تم التوسع في دراسة موضوع المداخلة وفق الأهداف البحثية التالية:

- ضبط مفهوم النزاهة العلمية كمعيار لتقييم للبحث العلمي؛
 - تتبع أطر اعتبار النزاهة العلمية من اشتراط أخلاقي مسبق على عاتق الباحث إلى كونه أحد أدوات تقييم نوعي في الجامعات؛
 - ضبط مؤشرات النزاهة العلمية لدى تقييم الجودة البحثية، من خلال دراسة أهم مخالفات أو انتهاكات أخلاقيات البحث العلمي التي قد يقوم الباحث الأكاديمي سواء كان طالبا أو أستاذ مدرسا أو أستاذا متفرغا للبحث العلمي.
- وقد تم التصدي لموضوع المداخلة من خلال دراسة مفهوم النزاهة العلمية ودورها في تعزيز ضوابط جودة البحث العلمي (أولا)، ومن ثم بحث السلوكيات البحثية المرتكبة بالمخالفة لمتطلبات النزاهة العلمية والماسة بجودة البحث العلمي (ثانيا).

أولا: مفهوم النزاهة العلمية ودورها في تعزيز ضوابط جودة البحث العلمي

إن التقدم العلمي في شتى مناحي الحياة يحتاج إلى مجموعة من القيم والأخلاقيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك البحث العلمي الذي له ضوابطه وأخلاقه المستمدة من أدبيات وأسس علم طرائق البحث العلمي ومبادئه ومناهجه، التي يجدر بالباحث التقيد بها والالتزام بمتطلباتها، وأي ابتعاد عن إعمالها في أعماله البحثية، أو عدم اكتراثه بأهميتها وضرورتها، يُضعف بشكل كبير، أو حتى يُعدم، القيمة العلمية لأدائه البحثي، وما قد يتوصل إليه من نتائج علمية، لأن النزاهة العلمية في إطار المنظومة الأخلاقية للعلم والبحث العلمي، تتطلب احترام وتقدير الحقوق الفكرية والعلمية والأدبية لأهل العلم والباحثين الآخرين، وعدم تحريف أو تزيف آرائهم أو انتهاك حقوقهم وكرامتهم العلمية⁵.

وعلى أساس من ذلك، يُعد البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية المسندة لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، باعتبارها محولة بإنتاج المعرفة وتطويرها، وتحقيق التقدم العلمي والتقني، وقد أصبح البحث العلمي بهذا المفهوم، يشغل حيزا كبيرا من وقت وجهد وتفكير الأكاديميين، من الأساتذة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات أو الأساتذة الباحثين في مراكز البحث العلمي، خاصة وأن البحث والتأليف والنشر أصبح من الاشتراطات الأساسية لتحسين مستوى أدائهم الوظيفي وتقديمهم وترقيتهم المهنية⁶.

1. أهمية التزام الباحث بأخلاقيات الأداء الأكاديمي في التوثيق العلمي

يمثلُ البحث العلميّ في جوهره الجُهد العقلي الذي يبذله الباحث الأكاديمي من أجل بناء رؤى وتصورات واضحة لكافة الأنشطة والإجراءات المطلوبة لإنجاز بحث علمي، لهذا فإن هذه العملية تتطلب اتخاذ قرارات متكاملة بصدد ما هو مطلوب من المستلزمات الأكاديمية لإنجاحها على المستوى التنفيذي وتحقيق الأهداف البحثية المرجوة، من حيث أنه يمكن النظر إليها بأنها تصميمٌ يدرس مشكلةً محددةً وتبريراً منطقيًا وعقلانيًا، لها فرضيةٌ واحدة أو مجموعة فرضياتٍ يتمُّ اختبارها وجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بها، وبالنتيجة تسمح بالتفكير ملياً في الدِّراسة البحثية، وتُسهل إجراء وتحديد الأدوات القياسية المستخدمة في البحث العلمي⁷.

وتعتبر أخلاقيات الباحث العلمي الذي يتحلّى بها بصدد قيامه بالبحث العلمي، هي ذاتها الأخلاق والقيم والفضائل الإنسانية ذاتها، من صدق، وأمانة، وعدالة، وعفة، وعطاء ... إلخ، وهي الأخلاقيات الطبية التي يجب أن تتجلى في الأداء الأكاديمي في عموميه والبحث العلمي في شتى مجالاته على الخصوص، من حيث: الدقة (Accuracy)، والمسؤولية (Responsibility)، والأمانة والنزاهة العلمية (Scientific Integrity)، والتعاون العلمي (Scientific Collaboration)، وسرية المعلومات (Anonymity)، والموضوعية (Objectivity)، والمصادقية (Truthfulness)، والمهنية أو الاحترافية (Professionalism)، والثقة (Trust)، والموافقة أو الرضائية (Consent)⁸.

على أن أهمية اعتماد النزاهة العلمية في التوثيق العلمي للبحوث تتحدد في الأطر الأساسية التالية:

أ. بيان مدى نزاهة الباحث، والتزامه بالموضوعية والدقة والصدق؛

ب. دليل على قوة الشخصية البحثية للباحث، لأن نزاهته في توثيق بحوثه يعكس سعة اطلاعه ومعرفته ومواكبته لمستجدات المواضيع، خاصة إذا كانت المصادر والمراجع حديثة؛

ج. اثبات مقدار الجُهد المبذول من قبل الباحث، بما يزيد من الموثوقية البحثية بالمعلومات والبيانات التي يقدمها الباحث في أعماله، وما يتوصل إليه من نتائج علمية، وما يبيده من اقتراحات وتوصيات فيها؛

د. معرفة التراكمات البحثية العلمية لموضوع ما في مجال علمي ما؛ من خلال تتبع مدى إسهامات وإضافات مختلف الباحثين والأكاديميين فيه⁹.

وبذلك، يتوجب على الباحث الأكاديمي الالتزام التام بعدد من المقتضيات الأخلاقية العلمية التي ستعكس حتما على عمله البحثي سلباً أو إيجاباً، خاصة منها:

أ. الأمانة العلمية في تنفيذ البحوث والمؤلفات، فلا ينسب الباحث لنفسه إلا فكره وعمله فقط، ويجب أن يكون مقدار الاستفادة من الآخرين معروفاً ومحدداً ومحدوداً؛

ب. توخي الدقة عند تلخيص وجهات النظر العلمية للآخرين دون التحيز الانتقائي في العرض والاستفاضة في الشرح وفق الهوى أو الميول أو التحيز؛

ج. توجيه الباحث لعمله الأكاديمي والبحثي لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالالتزام أخلاقي أساسي بحكم وظيفته؛

د. مراعاة أن يقوم بنسبة المؤلفات إلى أصحابها، فلا يليق أخلاقياً تبادل استخدام الأسماء على المراجع بين الباحثين ابتغاء مكاسب مالية أو وجاهه علمية غير مستحقة؛

هـ. الحرص أن يكون مقدار الاقتباس أو الاستلال العلمي من المصدر محدداً وواضحاً ومفهوماً دون أي لبس أو غموض، مع الحرص على عدم المبالغة؛

و. الإشارة إلى المراجع المستخدمة في العمل البحثي بأمانة تامة ودقة تُمكن القارئ من الرجوع إليها، مع التأكد من عدم ذكر أي مرجع أو مصدر لم يتم استخدامه فعلياً، إلا باعتباره مدرجاً ضمن قائمة قراءة إضافية يمكن للقارئ الاستزادة منها؛

ز. وجوب توضيح أدوار المؤلفين المشتركين بدقة في البحوث الثنائية أو المتعددة الأطراف، والابتعاد عن وضع أسماء أساتذة على أعمال بحثية لم يساهموا فيها حقيقة، من باب المجاملة أو تبادل المصالح؛

ح. الحرص على عدم بتر أو حذف النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها ونيتة، سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد؛

ط. المحافظة على البيانات والمعلومات واجبة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأمور شخصية أو مسائل مالية أو سلوكية؛

ي. إلزام الأساتذة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات بمقتضيات قوانين حماية الملكية الفكرية، وتحمل المسؤولية تجاه ذلك، خاصة بالنسبة للمحاضرات والدروس المقدمة للطلاب، ومراعاة دقة وصحة المعلومات الواردة فيها، حتى تتحقق أهدافهم الأكاديمية، ويكون تكوينهم متينا؛

ك. اتصاف الأساتذة والمتخصصين بالدقة والنزاهة والحذر في إصدار الأحكام، والتوصل إلى نتائج بحثية أو صياغة اقتراحات، بما يمكن معه أن يحدث تشويها في المعلومات والبيانات المدرجة في البحوث المتحصل عليها؛

ل. مراعاة التحديث والتحديث المستمرين للبيانات والمعلومات والتحليلات المدرجة في المؤلفات المقررة على الطلاب ضمن برامج التدريس، والعمل على الإحاطة بالأوضاع المستحدثة لكل تخصص علمي، حتى لا يكون تكوين الطالب والأستاذ على السواء قائما على برامج أو مقاييس أكاديمية قديمة، وهذه مسؤولية أخلاقية جسيمة¹⁰.

2. أطر تقييم جودة البحث العلمي على أساس توافر معيار النزاهة العلمية:

إن جودة مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي، في حد ذاتها، غاية تسعى لبلوغها كل مؤسسات التعليم العالي التي تسعى للإعلاء شُمعتها ومكانتها وتصنيفها، خاصة عندما نستحضر مفاهيم جودة التكوين، وجودة التدريس، وجودة البحث العلمي، فإنه في الواقع من خلال هذه المضامين يتم معرفة مستوى التفوق الأكاديمي والبحثي الذي تبلغه الجامعات ومراكز البحث العلمي في إطار مهام التعليم العالي¹¹.

لذلك قد يصعب في هذا السياق، وصف مصطلح الجودة البحثية من حيث هي تظهر حسب مستوى محدد مسبقا، أو مرجع متدرج من أقصى ما تريد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بلوغه، إلى الحد الأدنى المقبول أكاديميا، فمفهوم الجودة يعد غالبا مُصمما لمطابقة أهداف وغايات ومعايير منشودة، التي إن استطاعت الجامعة أو مركز البحث بلوغها، يمكن الحكم يقينا بأنها حققت الجودة التعليمية أو البحثية في عمومها¹².

وباعتبار أن مفهوم الجودة يعني في عمومهِ "الخلو من أي عيوب أو أخطاء تتطلب إعادة العمل أو التسبب بأعطال، أو استياء"¹³، فإن تطبيقها في سياق التعليم العالي والبحث العلمي يسعى إلى تكوين أساتذة وطلبة وأكاديميين بمميزات وخصائص معينة وبنوعية عالية، تجعلهم قادرين على معايشة التدفق المتزايد

للمعلومات والبيانات، والتغيرات المستمرة بسبب التطور التكنولوجي الهائل، والعمل على الاستفادة منه في سوق العمل بالقدر الكافي لخدمة العملية التعليمية في المؤسسات الجامعية، لذلك فهي أسلوب تطوير شامل ومُستمر في الأداء الأكاديمي يشمل جميع ميادين التعليم والتكوين للطلاب الجامعي، فهي عملية إدارية وتعليمية تحقق أهداف المجتمع والطلاب معاً، من خلال تحسين تصنيف المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي على المستوى الوطني والدولي على السواء¹⁴.

ويتطلب نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الخضوع لخصوصية كل جامعة أو مركز بحث على حدة، وما تفرضه على نفسها من نظام نوعي صارم وواضح المعالم من خلال تنوع المناهج التعليمية، ومتابعة تطويرها وتحديثها، عبر نظام الرقابة الذاتية الذي تقوم به هيئة الجامعة، بهدف تحسين الأداء الأكاديمي، وتعزيز التطوير والتقييم، ومراعاة التصنيف العالمي، مع الحفاظ على هويتها المعرفية والوجهة التي تميزها، على أن معايير الجودة التي تُفرض في مجال التعليم العالي، لا ينظر إليها على أنها تقييدات تعيق العمل البحثي، بقدر ما هي مواصفات عالية واشتراطات عالمية موحدة تضبط مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من حيث الشكل والمنهج، ومن حيث الموضوع، بما يرتقي بمعايير المصادقية والموثوقية والقيمة والنزاهة¹⁵.

لذلك تُعد نزاهة البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تستند عليها عملية التواصل والتعاون البحثي بين الباحثين، وهي تستلزم من المشاركين في عملية البحث العلمي أياً كان تخصصهم الأكاديمي ومركزهم فيها، الامتثال لعدد من المبادئ الأساسية المبينة أدناه في كل الأوقات ودون استثناء:

- إتباع أعلى المعايير المهنية في تصميم وتنفيذ عمليات البحث العلمي؛
- إتباع أسلوب دقيق وناقد ومنفتح في عمليات البحث العلمي وفي تحليل البيانات؛
- الالتزام بالصراحة والإنصاف فيما يخص مساهمة الباحثين المشاركين والمنافسين والباحثين السابقين؛
- الالتزام بالأمانة والصدق في مراحل توثيق البحث العلمي كافة، من خلال تفادي الأمور التالية على وجه التحديد:

* كافة أشكال التزوير كالتلاعب في البيانات أو تزيفها؛

* السرقة الأدبية؛

* تخريب أعمال الباحثين الآخرين أو سجلاتهم أو ملفاتهم البحثية؛

* الإخلال بالسرية عند القيام بمراجعة الأبحاث وتحكيمها أو الإشراف عليها؛
* أو الاشتراك في أي من الأفعال المذكورة أعلاه¹⁶.

بالتأسيس على ذلك، يستهدف السعي إلى تعزيز النزاهة العلمية؛ تكريس الجودة في التعليم العالي عموماً والبحث العلمي، مفهوماً وممارسة، بما يتطلب معه إرساء دعائم بُنية تحتية قوية للمؤسسات التعليمية العالي، سواء كانت جامعات أو مراكز بحث، التي تشتمل على وجه الخصوص، ما يلي:

أ. لا بد من نظام للنزاهة العلمية على المستوى الوطني، من خلال اعتماد منظومة قواعد منظمة لأخلاقيات البحث العلمي، بما فيه إعداد ميثاق أكاديمي مؤسس منهجياً (Responsible Conduct of Research) يُنظم أطر إجراء وإعداد البحث العلمي، وكيفية تعامل المشاركين في البحث العلمي أنفسهم، ويحدد السلوكيات البحثية المسيئة (Misconducts)، ومجموع الإخلالات بأخلاقيات البحث العلمي؛

ب. إنشاء هيئات أو مجالس على مستوى مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني، مستقلة عن الجهات المنفذة والداعمة للبحث العلمي، ليقوم بمتابعة مدى الالتزام الأكاديمي بالنزاهة العلمية، وتحال إليه الشكاوى والقضايا المتعلقة بالإخلال بها، كما يتولى تعزيز النزاهة العلمية في البحوث الأكاديمية، والإشراف على إجراء البحوث والتأكد من سلامتها؛

ج. تضافر الجهود لمحاربة المخالفات والسلوكيات المسيئة في البحث العلمي، من خلال إنشاء مؤشر وطني أو عربي للاستشهاد، لضبط الاستشهاد باللغة العربية (Arab Citation Index)، كما فعلت الصين وكوريا لدى قيامها بفهرسة الاستشهادات وتصنيف الدوريات العلمية التي تنشر بلغاتها، وفي حالة اللغة العربية، لا بد أن يكون شاملاً لجميع الدول العربية، وأن تكون هناك معايير منهجية صارمة، لتصنيف الدوريات المحكمة ضمن قاعدة بيانات المؤشر، كما يطبق من قبل تومسون رويتر في تصنيف المجلات ضمن شبكة العلوم (Web of Science)¹⁷.

ثانياً: السلوكيات البحثية المرتكبة بالمخالفة لمتطلبات النزاهة العلمية الماسة بجودة البحث

العلمي

كثرت في الآونة الأخيرة حدوث مخالفات وانتهاكات في مجال البحث العلمي، تمثلت في انعدام النزاهة والأمانة العلميتين في النقل وعزو الأفكار إلى أصحابها، وساعد في ذلك التقدم التكنولوجي الكبير في وسائل التواصل الحديثة وحوسبة البرامج والمعلومات، الأمر الذي يسر وسرع الوصول إلى المعلومات المختلفة، في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الباحثين أو انعدامه حتى لدى بعضهم، بما استدعي تفعيل منظومة قيمية وأخلاقية ضرورية، حماية لهم من الانحراف في السلوك البحثي، أو التعدي على جهود الآخرين في إنتاجهم العلمي، وترسيخ المسؤولية عن الاعتداء على حقوق الآخرين زجرا للمعتدي وإحقاقا للمعتدى عليه فكرياً¹⁸.

وتُعرف المخالفات المتعلقة بالبحث العلمي في عمومها بأنها "التزوير أو التزييف أو السرقة الأدبية أو الاحتيال في عرض أو تنفيذ أو تقديم أو نشر نتائج البحث أو انحراف متعمد وخطير أو تقصير عن الأعراف المقبولة لإجراء الأبحاث (...)" على ألا تشمل مخالفات البحث العلمي الأخطاء أو الاختلافات غير المتعمدة في التصميم أو التنفيذ أو التفسير أو تقييم أساليب البحث أو نتائجه أو الأخطاء غير المتعلقة بعملية البحث، ولا تشمل أيضاً ضعف مستوى البحث ما لم يقترن ذلك بنية الخداع"¹⁹.

1. السرقة العلمية كسلوك أكاديمي يُخل بالنزاهة العلمية للباحث:

يتطلب البحث العلمي توافر مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية فيمن يمارسه، فضلاً عن أنه عملية منهجية تؤدي لاكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة وحل إشكالاتها، فالعملية البحثية ليست مجرد فهم لمجموعة من الأسس والإجراءات التي تتصل بتحديد المشكلة وإعداد التصميم البحثي وجمع البيانات والتعامل الإحصائي معها وتحرير متن البحث، بقدر ماهي أيضاً مجموعة من المعايير الأخلاقية التي تصاحب كل مرحلة بحثية على حدة²⁰.

ومن العوامل المؤثرة في قوة البحث العلمي وصلاحيته؛ أهلية الباحث وفهمه لقواعد البحث العلمي وأصوله ومبادئه وقدرته على التخطيط وتنفيذ خطوات البحث ومراحله لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة بدقة، على أنه بذلك، لا يستقيم البحث العلمي دون استقامة الباحث ذاته وشعوره بأمانة المسؤولية التي يحملها على عاتقه، وتحليه بالأخلاق الفاضلة الشخصية والأكاديمية التي يجب أن يراعيها في عمله البحثي، سواء كان ذلك من حيث أمانة النقل عند الاقتباس، والإشارة إلى مصدر المعلومة، والموضوعية والصدق والدقة في تحري الحقيقة التي تسهم في حل مشكلة البحث²¹.

فالنزاهة العلمية، في هذا الإطار، تعتبر مسؤولية شخصية ومهنية يتوجب على كل منتسبي الوسط الأكاديمي الاضطلاع بها، والإخلال بها يتم بارتكاب أفعال السرقة الفكرية أو الانتحال الفكري Plagiarism، والسرقة الأدبية Literary Theft، والقرصنة الأدبية Literary Piracy²²، ويقصد بالسرقة العلمية بشكل عام، استخدام الباحث غير معترف به لأعمال وأفكار باحثين آخرين بقصد أو من غير قصد ونسبتها لنفسه²³، كما تعرف بأنها: "أن يستولي شخص ما على أفكار الآخرين ويقدمها للقراء على أنها من بنات أفكاره ونتاج ما أفرزته قريحته دون أن تستوقفه وخزة ضمير أو مراجعة للذات"²⁴، أو هي: "اغتصاب الانتاج العقلي أيا كان نوعه، أدبيا أو علميا، ونشره دون الإشارة للمصدر الأصلي"²⁵. في السياق، تتحدد بعض الممارسات الأكاديمية التي تعد إخلالا تتباين جسامته بالنزاهة العلمية، من أبرزها:

- الاستشهاد الذاتي (Self-Citation): بأوراق بحثية أو كتب لمؤلفين دون إشارة لها، أو المبالغة في الاستشهاد بها، من أجل إبرازها للقارئ أو زيادة الاستشهاد بها، دون مبرر علمي؛
- هدر الأموال (Research Waste) أو ما يسمى بـ (Junk Science) : وهو الهدر والتبذير المادي في إجراء بحوث أكاديمية لا تعود بالنفع على المجتمع، ولا تسهم في تطور العلوم وتقدمها؛
- السرقات العلمية (Plagiarism): وهي السطو على جهود الآخرين دون الإشارة إليهم؛
- اختلاق أو تلفيق البيانات أو النتائج (Fabrication): بقصد مسبق لمطابقتها مع فرضيات محددة؛
- تزوير النتائج (Falsification): وهو التلاعب عن قصد بالمواد البحثية العلمية، والأجهزة أو حذف جزء من البيانات دون مبرر علمي أو إحصائي²⁶.
- على أنه يجب - في سياق إثبات ارتكاب مخالفات لضوابط النزاهة العلمية في توثيق البحث العلمي - التصدي إلى الأسباب التي قد تشرح أو تبرر لماذا يقع الباحث أو الأكاديمي في فخها، خاصة من حيث:
- أ. قلة الوعي لدى الباحثين بمفهوم السرقة العلمية في حد ذاتها، ومجالها ومسارها وضوابطها، بسبب عدم تكوينهم مبدئيا في أصول البحث العلمي وقواعده؛

ب. ضعف مهارات البحث العلمي، خاصة تلك المتعلقة منها بالاقتباس غير الحرفي والتلخيص والترجمة؛

ج. ضعف أو انعدام الوازع الأخلاقي والديني لدى الباحثين؛

د. امتحان البحث العلمي، من خلال استغلال ذوي النفوذ والسلطة والمال غيرهم من الباحثين لكتابة وتحرير بحوثهم بمقابل مادي أو معنوي، أو إجبارهم على إضافة أسمائهم على بحوث لم يبذلوا جهداً بحثياً يذكر في إعدادها؛

هـ. عدم كفاية الوقت الممنوح للباحث لإنجاز ما كلف به من أعمال بحثية، نظراً لصعوبة الموضوع أو قلة مصادره ومراجعته أو تسويق الباحث ذاته وتأجيله، بما يدفعه بشكل أو بآخر للتعدي على حقوق الآخرين العلمية، ونقلها دون توثيق بحثي مناسب، ونسبتها في الأخير إليه؛

و. اشتراط النظام الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي قيام الأساتذة والأكاديميين، وحتى الطلبة، بأعمال بحثية تتعدد مسمياتها، للحصول على الشهادات العلمية، أو من أجل الترقية الوظيفية في الرتب والدرجات، بما يستعجلهم لإعدادها وتحريرها وإيداعها دون توثيق وتأصيل منهجي صحيح؛

ز. جهل الباحثين بالحرمة والحظر القانوني للتعدي على حقوق الآخرين البحثية والعلمية وانتحال وسرقة أعمالهم وآرائهم الفكرية، وبوجود نصوص قانونية عقابية لهذه المخالفات العلمية، أو لامبالاتهم بها واعتقادهم بضعفها أو عدم جدواها²⁷.

2. مخالفات النزاهة العلمية في سياق القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها:

إن أساسيات النزاهة والأمانة العلمية للباحث العلمي تستند إلى دعامتين أساسيتين، هما: العمل المبدع والمبتكر، مع تجنب الإضرار بحقوق الآخرين، لذلك فإن من الأمور التي يجب أن يتحلى بها الباحث العلمي لبلوغ مفهوم النزاهة العلمية، تتمثل بالمصادقية في الأداء البحثي بإجراءاته كافة، وعدم انتهاك حقوق الآخرين، وضرورة مراعاة أفكارهم ومشاعرهم، والالتزام بأعلى درجات المسؤولية في إجراءات النقل والاقتباسات والإستدلالات العلمية بدقة عالية، حتى لا يتعرض شخصياً للنقد والظعن في إنجازاته البحثية، وتجنب السرقة العلمية لجهود الآخرين لدى قيام الباحث باقتباس أجزاء وفقرات، أو استلال أفكار باحث أو كاتب آخر، دون ذكره أو التعريف به، في متن وقائمة مصادر ومراجع البحث، ويرجعها إلى نفسه²⁸.

وقد تفاقمت ظاهرة انتهاك مقتضيات النزاهة العلمية في البحوث العلمية التي يتم إجراؤها في مختلف أطوار دراسات التدرج وما بعد التدرج الجامعي (ليسانس/الماستر/الدكتوراه)، سواء كانت في صيغة بحوث صفية أو مذكرات تخرج الليسانس والماستر أو أطاريح الدكتوراه، وحتى في الدراسات والأبحاث التي يقوم بها الأكاديميون من الأساتذة أعضاء هيئات التدريس والأساتذة الباحثون (المحاضرات/المقالات/ المداخلات والأوراق البحثية/المطبوعات جامعية/الكتب والمؤلفات).

وفي سبيل الحد من تداعيات هذه الظاهرة السلبية على نزاهة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر وعلى جودة مخرجاتها وأصالتها، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار الوزاري رقم: 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها المؤرخ في 2016/07/28، الذي حاول الإحاطة بجوانب هذه الظاهرة والآليات القانونية والإدارية لمكافحة أي سلوك بحثي يخل بأخلاقيات البحث العلمي في الوسط الأكاديمي²⁹.

وقد أدرج القرار الوزاري المذكور، مصطلح السرقة العلمية الذي عرفها بصياغة حرفية بأنها: "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"³⁰.

لهذا الغرض حددت، بحسب مقتضى القرار الوزاري، عدد من السلوكات المخالفة في جوهرها لقواعد النزاهة العلمية في البحث العلمي والمعتبرة سرقة علمية، فيما يأتي:

أ. اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛

ب. اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين:

* استعمال مُعطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛

* استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛

* نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛

- ج. استعمال إنتاج في معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول احصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- د. الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛
- هـ. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعدادة؛
- و. قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛
- ز. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛
- ح. استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- ط. إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهيد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم³¹.
- وليس هناك من شك أن إشكالية السرقات العلمية والتحايل لن تتوقف، بل ستتفاقم أكثر في أوساط المؤسسات الجامعية والأكاديمية، ما لم يجر البحث عن الآليات والسبل الضرورية التي من شأنها أن تحد من ارتكابها، والأجدر أن تقضي عليها، وبالأخص ما يتعلق بتشريع الأنظمة والقوانين الوقائية والرادعة، واتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمواجهةها، بما فيها تشكيل هيئات ومجالس يوكل إليها أمر متابعتها، والبحث عن التقنيات والبرامج التي تساعد في الكشف عنها، وبالتالي تعريض من يمارسها من طلبة وأساتذة وباحثين وأكاديميين، إلى أقسى العقوبات التأديبية في إطار القوانين المشرعة لهذا الغرض³².

على أنه، في سياق تدابير الرقابة الوفاية، على مدى الالتزام بمعايير النزاهة العلمية المدرجة في القرار الوزاري³³، يتعين على كل طالب دكتوراه³⁴ أو أستاذ باحث، أو أستاذ استشفائي جامعي، أو باحث دائم، لدى تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء/توقيع تصريح شرطي يثبت الالتزام المسبق من هؤلاء، بالنزاهة العلمية، على أن تودع هذه الوثيقة لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث العلمي على مستوى كل مؤسسة تعليم عالي (جامعة/ مركز بحث)³⁵، ويحدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية لدى كل مؤسسة تعليم عال وفق النموذج المحدد في القرار الوزاري³⁶.

خاتمة:

من خلال ما تم دراسته، يثبت أن النزاهة العلمية باعتبارها مفهوماً منهجياً يتضمن أخلاقيات البحث العلمي مجتمعة؛ من حيث هي متطلبات أكاديمية يُتوقع من الباحث الالتزام بها واعتمادها من أجل قبول بحثه أياً كان شكله (أطروحة/ مذكرة/ مقال/ مطبوعة/ كتاب) للمناقشة أو الإجازة أو النشر؛ ومن شأن الارتقاء بالنزاهة العلمية كمعيار تقييم نوعي للبحوث العلمية والأكاديمية، أن يحسن إلى حد كبير من جودة البحث العلمي باعتبارها أحد أهم مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

- النتائج البحثية المتوصل إليها:

1. يثبت أنه ينبغي على الباحث الإمام بقواعد البحث العلمي وأصول وأسس المنهجية قبل البدء في إعداد بحث علمي، ومن ثم يتوجب عليه القيام به وفق إلتزامات أخلاقية تنبع من استقامته الشخصية أولاً، لتصل إلى توافق عمله البحثي مع مقتضيات النزاهة العلمية والبحثية المعيارية.
2. إن أي سلوك بحثي يقوم به طالب أو أكاديمي بالمخالفة لمقتضيات النزاهة العلمية يعد جريمة علمية أخلاقية، تتضمن السطو والغش والانتحال والسرقة المعاقب عليها للمجهودات البحثية العلمية لشخص آخر.
3. التأسيس لجودة التعليم العالي في الجزائر عبر ضبط معايير ذات مواصفات عالمية تتعلق بالباحث والبحث العلمي والإشراف الأكاديمي، تستهدف في عمومها الارتقاء بسمعة وتصنيف الجامعات الجزائرية إلى المصاف الدولية.

- اقتراحات بحثية ذات الصلة:

1. رفع الوعي الأكاديمي لطلبة التدرج وما بعد التدرج، وكذا الأساتذة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والأساتذة الباحثين المتفرغين في مراكز البحث العلمي، بأصول البحث العلمي وقواعده وضوابطه، بما يتناسب مع كل تخصص علمي ومجال بحثي، من خلال التكوين وإعادة التكوين الدوريين والدائمين على الأنظمة المختلفة للتوثيق العلمي بتحديثاتها المتوالية؛
2. اعتماد معيار الجودة البحثية القائم على الالتزام الصارم بقواعد وضوابط وأخلاقيات البحث العلمي، وعلى رأسها مفهوم النزاهة العلمية في تقييم البحوث العلمية كمياً ونوعياً؛
3. ضرورة عمل مؤسسات التعليم العالي بوضع صيغ منهجية قاعدية موحدة لكل تخصص فيها على حدة، تضمن من خلاله إلزام الباحث سواء كان طالب أو أستاذ بالحد الأدنى المنهجي في بحثه، بما يسهل تقييمها على توافر معايير الجودة البحثية من عدمها.

التهميش:

- ¹ عدنان الجادري، "البحث العلمي وإشكالية النزاهة والأمانة العلمية لدى الباحث في المؤسسات الجامعية"، جامعة عمان العربية، شوهدي في: 2019/11/12، أنظر: <http://aaunews.net>.
 - ² حنان بشته ونعيم بوعموشة، "البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 (2018)، ص 148 و 149.
 - ³ طه حميد حسن العنبيكي ونرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، (العراق: دار أوما، 2015)، ص 18 و 19.
 - ⁴ بشته وبوعموشة، المرجع السابق، ص 145 و 146.
 - ⁵ الجادري، المرجع السابق.
 - ⁶ بشته وبوعموشة، المرجع السابق، ص 155.
 - ⁷ الجادري، المرجع السابق.
 - ⁸ جامعة الاسكندرية، وحدة ضمان الجودة، "ميثاق أخلاقي للبحث العلمي"، شوهدي في: 2019/11/25، أنظر: <http://fpeg.alexu.edu.eg/images.doc>، ص 02 و 03.
- في تفصيل أخلاقيات الباحث اتجاه البحث العلمي، أنظر:

- علي محمد الأسعد وهيثم شاهين وشريف بدر حايك وأمير تفيحة، "دليل أخلاقيات البحث العلمي"، جامعة تشرين، مركز ضمان الجودة، سوريا، 2016-2017، ص 09 و 11 و 12.
- بشنة وبوعموشة، المرجع السابق، ص 152-155 و ص 160-162.
- طه حميد حسن العنبيكي ونرجس حسين زابر العقابي، المرجع السابق، ص 47-49.
- ⁹ جمال أحمد زيد الكيلاني، "السرقعة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عنها"، مجلة دراسات، كلية الشريعة والقانون، جامعة النجاح الوطنية، نابلس (فلسطين)، المجلد 46، عدد 01، ملحق 01 (2019)، ص 412.
- ¹⁰ جامعة الاسكندرية، المرجع السابق، ص 03 و 04.
- رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العملية بالتطبيق والتمثيل لوضع الخطة، الطبعة الأولى، لبنان: دار الكتب العلمية، 2014، ص 15 و 16.
- ¹¹ دريس نبيل، "أهمية إدارة الجودة في الجامعة الجزائرية"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2017/03/11، شوهده في: 2019/11/12، أنظر: <https://www.democraticac.de/?p=44390>.
- ¹² دريس، المرجع السابق.
- ¹³ المرجع نفسه.
- ¹⁴ المرجع نفسه.
- ¹⁵ عثمان، المرجع السابق، ص 13 و 14.
- ¹⁶ جامعة الإمارات العربية المتحدة، "دليل سياسات البحث العلمي: نزاهة البحث العلمي"، قرار الرئيس الأعلى للجامعة رقم (23) لسنة 2018، الإمارات العربية المتحدة، 2018/04/15، ص 01.
- ¹⁷ دريس، المرجع السابق.
- ¹⁸ الكيلاني، المرجع السابق، ص 407.
- ¹⁹ جامعة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 03.
- ²⁰ بشنة وبوعموشة، المرجع السابق، ص 126.
- ²¹ الكيلاني، المرجع السابق، ص 411 و 412.
- ²² الأسعد وشاهين و حايك وتفيحة، المرجع السابق، ص 06.
- ²³ الجادري، المرجع السابق.
- ²⁴ بشنة وبوعموشة، المرجع السابق، ص 162.
- ²⁵ الكيلاني، المرجع السابق، ص 410.

²⁶ رشود بن محمد الخريف، "النزاهة العلمية في بحثنا العلمية .. ما متطلباتها؟"، الاقتصادية: جريدة العب الاقتصادية الدولية، تاريخ النشر: 2015/06/07، شوهد في: 2019/11/12، أنظر: http://www.aleqt.com/2015/06/07/article_963493.html

²⁷ الكيلاني، المرجع السابق، ص 413.

²⁸ المجاري، المرجع السابق.

²⁹ بشتة وبعموشة، المرجع السابق، ص 168 و 169.

³⁰ المادة 01/03 من القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها المؤرخ في 2016/07/28.

³¹ المادة 02/03 من القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

³² المجاري، المرجع السابق.

³³ المادة 06 من القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

³⁴ يلتزم طالب الدكتوراه نظام LMD بصدد إعداداته لأطروحته بالالتزامات القانونية في عمومها الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 2010/10/02 المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه والقرار الوزاري رقم 547 المؤرخ في 2016/06/02 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، وملحقه رقم 01 المتضمن دفتر طالب الدكتوراه.

³⁵ المادة 07 من القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

³⁶ ملحق القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المتضمن نموذج التصريح الشرطي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث، ص 15.